



برنامج الدراسات العليا المشترك بين  
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا  
وجامعة الأقصى بغزة



# إبرام المعاهدات الدولية وتطبيقها في النظام القانوني الفلسطيني

إعداد الباحث

محمد ماهر قزعاط

إشراف

د. نايف الفرا

أستاذ القانون الدولي الخاص المساعد

كلية الحقوق - جامعة الإسراء

قُدمت هذه الرسالة لإتمام متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون والإدارة العامة

## المقدمة

تعد المعاهدات الدولية المصدر المباشر الأول لإنشاء قواعد قانونية دولية وهي في دائرة النظام الدولي بمثابة التشريع في دائرة النظام الداخلي فالدول عندما تتراضي فيما بينها علي انشاء معاهده معينة تقوم بالوظيفة عينها التي يقوم بها التشريع داخل الدولة.

ولقد مثل توقيع دولة فلسطين على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية خطوة هامة علي طريق تمتع دولة فلسطين بسيمات الدولة العضو بالمجتمع الدولي.

هذا الانضمام إلي المعاهدات الدولية الموقعة من قبل دولة فلسطين يمثل الخطوة الأولى التي يجب أن تتبعها خطوات إدماج نصوص وأحكام تلك الاتفاقيات بالتشريعات الوطنية وإعمال أحكامها وقواعدها ونصوصها وإزالة أي تناقض بين أحكامها ومبادئها ونصوصها وأحكام ونصوص التشريعات الوطنية في فلسطين.

ولقد أصبحت العلاقة ما بين القانون الدولي والقانون الداخلي علاقة مفصلية وأساسية، فإذا ما قامت الدولة بالتعبير عن إرضائها بالالتزام الدولي النهائي بالمعاهدة فإن ذلك يرتب في مواجهتها العديد من الالتزامات تتمثل بالدرجة الأولى بإنفاذها هذه المعاهدة وتطبيقها في قانونها الداخلي ويتطلب هذا الالتزام بكثير من الحالات اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية داخلية، وعادة ما يحكم طريقة ذلك الانفاذ القواعد الدستورية والقوانين الداخلية للدولة المعنية.

من هنا فإن العلاقة ما بين القانون الدولي والقانون الداخلي تقوم علي أمرين أساسيين أولها: له علاقة بإرضاء الالتزام بالمعاهدة الدولية والعلاقة ما بين القانون الدولي والقانون الداخلي بهذا الشأن وثانيها: له علاقة بأثر المعاهدات الدولية وما يترتب من التزامات علي الدولة وكيفية توطئها في قانونها الداخلي.

إن تنظيم هاذين الأمرين علي درجة كبيرة من الأهمية حتي تكون للالتزامات الدولية المعني المراد له وفق القانون الدولي، وإلا أصبحت مسألة الالتزام بالمعاهدات مجرد ممارسة عشوائية ليست لها معني .

إن مسألة تنفيذ المعاهدات في مجال النظام القانون الداخلي مسألة حديثة نسبياً ففي الفقه المقارن هناك العديد من الدراسات التي رصدت الممارسة العملية للعديد من الدول وخرجت بتصورات نظرية وعملية حول آليات تنظيم العلاقة ما بين القانون الدولي والداخلي، إلا أن مثل هذه الدراسات ما زالت قليلة في

النظام القانوني الفلسطيني، الأمر الذي يستدعي النظر إلي هذا النظام بالمقارنة مع ما أورده الفقه والممارسة العملية من أنماط في تنظيم تلك العلاقة.

### مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في بيان كيفية تطبيق المعاهدات الدولية في النظام القانون الداخلي الفلسطيني، حيث أن القانون الأساسي الفلسطيني لم يتضمن أي نصوص ببيان مرتبة المعاهدات الدولية من القانون الداخلي كما أنه لا توجد مرجعية قانونية واضحة لتحديد السلطة المختصة للتصديق علي المعاهدات.

وتكمن المشكلة الرئيسية في حالة تعارض القانون الداخلي مع المعاهدة.

من هنا يأتي التساؤل الرئيس حول كيفية قيام الدول بتنفيذ التزاماتها القانونية الدولية بنظامها القانوني الداخلي؟

### ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية؟

- 1- ماهي السلطة المختصة بالتصديق علي المعاهدات في فلسطين؟ وهل يشترط عرض المعاهدات علي المجلس التشريعي للموافقة عليها قبل التصديق الرئيس عليها أم لا؟
- 2- ما مدى تمتع المعاهدات الدولية بالقوة القانونية في فلسطين؟
- 3- ما مدى سمو المعاهدات الدولية علي القوانين العادية في فلسطين؟
- 4- ماهو الاساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه لتحديد آلية إنفاذ أو توطين القانون الدولي بنظام القانوني الفلسطيني؟

### أهمية الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على ابراز مبررات علمية وعملية قام الباحث من أجلها بدراسة هذا الموضوع:

### الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية في بيان إبرام المعاهدات الدولية وتطبيقها في النظام القانوني الفلسطيني، وذلك من خلال البحث في الجهة المختصة بالتصديق على المعاهدات الدولية في فلسطين، وكذلك الوضع القانوني للمعاهدات الدولية في سلم تدرج القواعد القانونية ومكانة المعاهدات في التنظيم القانوني في التشريع الفلسطيني.

## الأهمية العملية:

تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل تغييرات أساسية في الساحة الفلسطينية مرتبطة أساسا في موضوع هذه الدراسة، فقد قام رئيس دولة فلسطين بتوقيع 15 رسالة انضمام لاتفاقيات دولية مختلفة بتاريخ 2 ابريل 2014.

وتأتي أهمية البحث من الناحية العملية في وضع حد للتضارب في الاختصاص بين السلطة التشريعية والتنفيذية في التصديق على المعاهدات، وكذلك تحديد دور القاضي الوطني في حالة تعارض القانون الداخلي مع المعاهدات الدولية.

وأیضا الوقوف على الممارسة القضائية الفلسطينية حول القيمة القانونية للمعاهدات الدولية في التشريع الفلسطيني.

## أهداف الدراسة:

1- تهدف هذه الدراسة ببيان إجراءات إبرام المعاهدات الدولية وفقا لاتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

2- بيان السلطة المختصة في إبرام المعاهدات الدولية في فلسطين.

3- إبراز العلاقة ما بين القانون الدولي والقانون الداخلي وآليات توطين المعاهدات الدولية من منظور القانون الفلسطيني والقانون المقارن.

## منهجية الدراسة:

يسلط الباحث في هذه الرسالة الضوء حول موضوع إبرام المعاهدات في دولة فلسطين وتطبيقها في النظام الفلسطيني مستهديا بذلك بالنصوص الدستورية والقانونية الداخلية ذات الصلة والتطبيقات القضائية المتعلقة بالموضوع الأمر الذي يتطلب منا اعتماد المنهج التحليلي والمنهج المقارن.

## تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: ماهية المعاهدات الدولية

المبحث الأول: مفهوم المعاهدات الدولية

المطلب الأول: تعريف المعاهدات الدولية

المطلب الثاني: تمييز المعاهدات الدولية عن غيرها من النظم

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمعاهدات الدولية وأنواعها

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمعاهدات ذات الطابع الموضوعي

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمعاهدات ذات الطابع الشكلي

الفصل الثاني: مراحل إبرام المعاهدات الدولية

المبحث الأول: التوقيع على المعاهدات

المطلب الأول: ماهية التوقيع على المعاهدات

الفرع الأول: مفهوم التوقيع وقيمته القانونية

الفرع الثاني: صور التوقيع على المعاهدات

الفرع الثالث: أثر التوقيع على المعاهدات

المطلب الثاني: السلطة المختصة بالتوقيع على المعاهدات الدولية

الفرع الأول: السلطة المختصة بالتوقيع على المعاهدات بوجه عام

الفرع الثاني: السلطة المختصة بالتوقيع على المعاهدات في التشريع الفلسطيني

المبحث الثاني: التصديق على المعاهدات الدولية

المطلب الأول: ماهية التصديق على المعاهدات الدولية

الفرع الأول: مفهوم التصديق وقيمتة القانونية

الفرع الثاني: الحكمة من التصديق وشكله

الفرع الثالث: التصديق الناقض

المطلب الثاني: السلطة المختصة بالتصديق علي المعاهدات الدولية

الفرع الأول: السلطة المختصة بالتصديق علي المعاهدات الدولية بوجه عام

الفرع الثاني: السلطة المختصة بالتصديق علي المعاهدات الدولية في التشريع الفلسطيني

المبحث الثالث: الانضمام الي المعاهدات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الانضمام وطبيعته القانونية

الفرع الأول: المقصود بالانضمام

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للانضمام

المطلب الثاني: إجراءات الانضمام

الفصل الثالث: تطبيق المعاهدات الدولية في القانون الداخلي

المبحث الأول: العلاقة بين المعاهدات الدولية والقانون الداخلي

المطلب الأول: نظريتي الثنائية والأحادية

الفرع الأول: نظرية وحدة القانونيين

المطلب الثاني: التوفيق بين القانون الدولي والقانون الداخلي

الفرع الأول: نقاط الاتصال والاستقلال بين القانونيين

الفرع الثاني: موقف القضاء من العلاقة بين القانونيين

المبحث الثاني: موقف التشريعات الداخلية من المعاهدات الدولية

المطلب الأول: إدماج المعاهدات الدولية في التشريعات الداخلية

الفرع الأول: إدماج المعاهدات الدولية في التشريعات المقارنة

الفرع الثاني: إدماج المعاهدات الدولية في التشريع الفلسطيني

المطلب الثاني : مرتبة المعاهدات الدولية بين التشريعات الداخلية

الفرع الأول: مرتبة المعاهدات الدولية في التشريعات المقارنة

الفرع الثاني: مرتبة المعاهدات الدولية في التشريع الفلسطيني

## المراجع

1. فارس رسمي الظفيري، ابرام المعاهدات الدولية وتطبيقها في النظام القانوني الكويتي دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢.
2. نايف عبد العال الفراء، مختارات من القانون الدولي العام المبادئ - المسئولية الدولية - الدولة الفلسطينية، ط (١)، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة، ٢٠١٧.
3. ريم البطمة ، المعاهدات الدولية والقانون الوطني :دراسة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الداخلي وأليات توطيئها ، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواه" ، غزة ، ٢٠١٤.
4. حسينة شرون ، موقف القضاء الدولي من التعارض بين الاتفاقيات والقانون الداخلي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الفكر ، العدد الثالث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .
5. أحمد سالم قواطين، دولة فلسطين الوضع القانوني، ط (١١) دار الجيل، عمان، ١٩٩٧.
6. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج (٢)، القاعدة الدولية، ط (١) دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
7. محمد حافظ غانم، المعاهدات، دراسة لأحكام القانون الدولي وتطبيقاتها في العالم العربي، ط (٢)، مطبوعات معهد الدراسات العربية، جامعة الدوال العربية، القاهرة، ١٩٦١.
8. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط (١)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦.
9. محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام المقدمة والمصادر، ط (١)، دار الكتيبة الوطنية، عمان، ١٩٩٦.
10. جعفر عبد السلام، دور المعاهدات الشارعة في العلاقات الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد (٢٧) ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ، ١٩٧١.



11. عز الدين فودة، الدور التشريعي للمعاهدات في القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد

(٢٧)، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧١.

12. عمران يحيى أحمد أبو مسامح، التنظيم القانوني للالتزام بالمعاهدات في التشريع الفلسطيني " دراسة

مقارنه بالشرعية الاسلامية " رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة ، ٢٠١٧.